

٣,٦ مليارات ليرة إيرادات مجلس مدينة حمص في عام

## البواب لـ«الوطن»: الاستثمارات ستزيد بشكل كبير خلال العام الجاري

### شبيب: ١,١ مليار ليرة عائدات الاستثمارات العام الفائت

إ - حمص - نبال إبراهيم

بين رئيس مجلس مدينة حمص عبد الله البواب لـ«الوطن» أن الإيرادات الإجمالية التي حققها مجلس مدينة حمص خلال عام ٢٠٢٠ الفائت من بدلات الاستثمار والإشغالات ورسوم الخدمات وشرقيات ورسوم زفت وترخيص بناء وصحية وغير ذلك وصلت إلى ما يزيد على ٣,٦ مليارات ليرة سورية.

ولفت إلى أن هذه الإيرادات زادت بنسبة تصل إلى ٢٠ بالمئة عن عام ٢٠١٩ على الرغم من تعطيل الجهات العامة خلال فترة العطل الكامل خلال العام الماضي بسبب جائحة كورونا.

وأشار البواب إلى أن استثمار العقارات الواقعة ضمن أسلاك مجلس المدينة الخاصة وتشغيل أسلاك الدولة العامة تعتبر من أهم الروافد الاقتصادية لخزينة المال العام والتي من شأنها المساهمة في تقدم وتحسين الخدمات اللازمة للمواطنين، منوهاً بأن واردات مجلس مدينة حمص من الاستثمارات ارتفعت بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠٢٠ الماضي مقارنة بالأعوام السابقة حيث بلغت نحو ١,١٢٤ مليار ليرة سورية



وفي عام ٢٠١٩ نحو ٩٩٥,٦ مليون. وأرجع سبب زيادة عائدات الاستثمارات إلى وضع آلية جديدة لإعداد دفاتر شروط خاصة لكل مشروع على حدة يراعي خصوصية كل مشروع، وتعديل رسم إشغال الأرصفة للمطاعم والمقاهي وأمام المحلات ليصبح سعر إشغال المتر المربع الواحد باليوم ٢٠٠ ليرة سورية، وفتح

بدلات الاستثمارات والإشغالات تشكل ما يزيد على ثلث عائدات مجلس المدينة الإجمالية، لافتة إلى أن عائدات المجلس منها بلغت خلال عام ٢٠٢٠ الفائت نحو ١,٣ مليار ليرة سورية منها نحو ١٧٦ مليون ليرة سورية واردات إشغالات الاستثمارات.

وبيّن شبيب أن عوائد الاستثمارات خلال العام الماضي تتضمن ٤١٥ مليون ليرة سورية بدل استثمار فندق سفير حمص ونحو ٣٠٠ مليون ليرة سورية بدل استثمار محال وقينات وحمامات وخدمات سوق الهال و ٥٨٠ مليون ليرة سورية بدل استثمار محطة نقل الركاب الشمالية و ٢٤٠ مليون ليرة بدل استثمار محطة نقل الركاب الجنوبية و ١٠٠ مليون ليرة بدل استثمار نقفي الجامعة والوحدة و ٦٠ مليوناً بدل استثمار محطة البولمان والنقل الخارجي، إضافة إلى تنظيم عدة عقود استثمار على أملاك المدينة الخاصة والأسلاك العامة بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة سورية تقريباً.

وأشارت شبيب إلى أن عدد ضبوط مخالفات الإشغالات للأملاك العامة التي تم تنظيمها خلال العام الماضي بلغ نحو ٢٠٠٠ ضبط مخالف بقيمة مالية تقدر بنحو ١٠ ملايين ليرة سورية.

بدرورها مدير الأسلاك في مجلس مدينة حمص إلهام شبيب أكدت لـ«الوطن»، أن

رخص إشغال المولدات أمام المحلات برسم إشغال يومي ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ ليرة سورية للمتر المربع الواحد، فضلاً عن عودة الحياة إلى معظم أحياء المدينة خصوصية كل مشروع، وتعديل رسم إشغال الأرصفة للمطاعم والمقاهي وأمام المحلات ليصبح سعر إشغال المتر المربع الواحد باليوم ٢٠٠ ليرة سورية، وفتح

## مدارس اللاذقية مستعدة للامتحان

## ٢٦ ألف كمامة أنتجتها المدارس النسوية لتوزع على الكادر التعليمي في المدارس الأكثر ازدحاماً



إ - اللاذقية - الوطن

أكد مدير التربية عمران أبو خليل أن اليوم الأول من الامتحان جرى وفقاً للبروتوكول الصحي الوزاري لمواجهة فيروس كورونا من قياس حراري وتباعد مكاني وتنظيف وتعقيم قبل الامتحان وسيتم بعد كل مادة، منوهاً بأن إقبال الطلاب كان جيداً و متميزاً، ولم ترد أي حالة تحمل أعراض كورونا، لافتاً إلى جهودية مدارس المحافظة لامتحانات الفصل الأول بشكل كامل، مشيراً إلى تقدم ٢٦٨ ألف طالب وطالبة للامتحان من الصف الأول الابتدائي حتى الثالث الثانوي.

ولفت أبو خليل إلى القيام بعمليات تنظيف وتعقيم لمدارس اللاذقية الموجودة في الخدمة وعددها ألف مدرسة، قائلاً: إن التعقيم مستمر قبل وخلال الامتحان إذ سيتم تعقيم كل مدرسة بعد تقديم الطلاب لكل مادة وذلك ضمن الإجراءات الوقائية لمواجهة فيروس كورونا، إضافة لوجود جهاز قياس حراري جهه لقياس حرارة كل طالب عند دخوله الامتحان.

وشدد مدير التربية على الحرص على التباعد المكاني خلال تقديم الطلبة لامتحاناتهم الفصلية، قائلاً أنه تم توجيه لكل المدارس بصرف الطلاب إلى منازلهم وعدم إقامتهم في المدرسة بعد تقديم الامتحان منعاً للتزاحم وحرصاً على سلامتهم بشكل عام.

وأشار إلى عقد اجتماعات مع الموجهين التربويين والاختصاصيين الذين سيشرفون على الامتحانات وتأكيدهم تطبيق التعليمات الوزارية وأضاف: إنه تم تأكيد إشغال الدفاني في القاعات الأكثر ازدحاماً.

## إجهاض أغنام ونفوق غفراها وتعرض أخرى للكساح.. والمربون يطالبون وزارة الزراعة بالتدخل

إ - السويداء - عبيد صيموعة

تلقت «الوطن» شكاوى من مربى الأغنام في منطقة اللوا تضمنت نفوق عدد من صغار الأغنام الحديثة الولادة ضمن قطعانهم إضافة إلى تعرض البيضض منها إلى حالة تشبه الكساح بعد ولادتها مباشرة فضلاً عن تعرض أمات الأغنام للإجهاض مطالبين بشكاوهم وزارة الزراعة بضرورة الإسراع بتأمين اللقاح المناسب تجنباً لإصابة باقي أعداد القطيع في المنطقة لكونها مصدر رزقهم الوحيد.

وفي سؤال لـ«الوطن» لرئيس دائرة الصحة الحيوانية بمديرية زراعة السويداء الطبيب البيطري كميل مرشد أكد أنه بمجرد إعلام الدائرة من قبل المربين تم الكشف على القطعان المصابة في المنطقة المذكورة حيث تبين أنها أعراض حمى قلاعية وما أصاب صغار القطعان إنما عرج وليس كساحاً لأن الكساح مصدره سوء التغذية.

مرشد أوضح أن اللقاح حالياً غير متوافر وسيتم تأمينه من الوزارة بأقرب وقت ممكن ليصار إلى تحصين كل المواشي لدى المربين وخاصة القريبة من منطقة الإصابة.

بدروره رئيس نقابة الأطباء البيطريين بالسويداء الطبيب البيطري وائل بكري أوضح لـ«الوطن» أن هناك بعض المربين رفضوا تلقيح أغنامهم بلقاح الحمى القلاعية أثناء دورة التحصين.

ولفت مرشد إلى أن اللقاح حالياً غير متوافر إلا بكميات قليلة لدى وزارة الزراعة لكونه مستورداً.

وأوضح أنه بعد التواصل مع دائرة الصحة الحيوانية بالسويداء تم التأكيد أن اللقاح سيتم استرجاره من الوزارة خلال يومين ليصار إلى تحصين جميع المواشي في المنطقة التي ثبتت الإصابة ضمنها والمناطق القريبة منها لأن المرض فيروسي ويمكن انتقاله ضمن المراعي مع ضرورة عزل القطعان المصابة.

ودعا بكري مربى الأغنام إلى عدم التخوف من هذا المرض، خاصة أن الإصابات ما زالت ضمن المقول.



٥١٨ مخالفة تعدد على حراج اللاذقية في ٢٠٢٠

## دوبا لـ«الوطن»: ١١٤ حريقاً حراجياً و ٨٩٠ زراعياً

إ - اللاذقية - عبيد سمير محمود

كشف رئيس دائرة الحراج بمديرية الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن»، عن ضبط ٥١٨ مخالفة ضبط تعديلات على المواقع الحراجية في المحافظة خلال العام الماضي.

وبيّن دوبا أنه تم تنظيم ٢٦٣ مخالفة قطع وتشويه أشجار، و ١١٨ مخالفة حرق، و ٥٨٠ مخالفة كسح، و ٣٦ مخالفة تغصيم، ومخالفة قلع ٤٢ مصادرة، مؤكداً أنه تمت إحالة الضبوط إلى القضاء ومتابعة إجراءات التقاضي حفاظاً على حق الدولة، موضحاً أنه في بعض حالات المخالفين الذين تكرر مخالفاتهم تم ملاحقتهم من خلال مراسلة الجهات المختصة لإلقاء القبض عليهم ودعمهم عن المخالفة.

ولفت إلى أن مساحة الحراج في محافظة اللاذقية نحو ٨٥ ألف هكتار بما يعادل ٣٠ بالمئة من حراج سورية التي تغطي مساحة ٢٤٠,٦٥٠ هكتاراً، مشيراً إلى أهمية الحراج الاستثنائية من الناحية البيئية ودورها المهم في حماية التربة من الانجراف والتخفيف من السيول إضافة لأهميتها السياحية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

دوبا ذكر أنه تم التعامل مع ١١٤ حريقاً حراجياً خلال عام ٢٠٢٠، مقابل ٨٩٠ حريقاً زراعياً، مشدداً على إجراءات المحافظة من



خلال التعامل مع أي حريق بشكل مباشر باستخدام كل الإمكانيات التي هي بحالة فنية جيدة رغم قدم الكثير من الآليات. وولفت دوبا إلى قيام فرق التربة والتنمية الموزعة ضمن المحافظة بتفريد وتقليم الغابات الكثيفة بهدف الوصول إلى الحالة الأوجية وتخفيف خطر نشوب الحرائق إضافة لقيام هذه الفرق بقطع بعض المواقع المحروقة ومن ثم بيعها لرفد خزينة الدولة بمبلغها، مبيناً أنه تم تنفيذ ١٦٦٥,٣٥ هكتاراً من الخطة المقررة ١٥٠٠ هكتار، وإنتاج ٥٦١,٥ طن من الحطب الصناعي، و ٩٢,٥ طن من الحطب التقليدي.

وأشار دوبا إلى أنه وضمن الإجراءات الوقائية تم ترميم الطرق الحراجية وخطوط الشار حسب الخطة السنوية المقررة لعام ٢٠٢٠ والبالغة ٢٠٠٠ كم نفذ منها مسافة ٢٠٠٠ كم، بنسبة ١٠٠ بالمئة، وولفت إلى أنه تم شق طرق حراجية جديدة في مختلف المناطق الحراجية وحسب أهمية كل موقع وأن الخطة لعام ٢٠٢٠ هي ٣٧ كم موزعة على سبع الحراج في المحافظة منفذ منها مسافة ٣٠,٤ كم.

وحول مجال الترويج، قال دوبا: إنه خلال الخطة الأخيرة يتم التركيز على بعض الأنواع الحراجية ذات المردود الاقتصادي

لدى مؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات الأهلية للمشاركة بحملات تشجير في المناطق الحراجية، فقد نفذت خلال العام ٢٠٢٠ ثلاث وعشرون حملة، بالإضافة لاحتفالية عيد الشجرة المقامة في موقع خربة سولاس شارك فيها ما يقرب من ٢١٠٠ متطوع قاموا بزراعة ٢١٣٥٠ غرسة حراجية من أنواع «الصنوبر النمرى - الخرنوب - الغار - الروبيينا - الكينا» ضمن مساحة نحو ٤٠ هكتاراً موزعة على بعض المواقع المدرجة ضمن خطة الترويج الاصطناعي للموسم الحالي ٢٠٢٠-٢٠٢١.

من جهة ثانية، أشار دوبا إلى قيام دائرة الحراج بتأمين أحطاب التدفئة لأهالي المناطق الجبلية لتخفيف أعباء المعيشة في ظل قلة المحروقات مع إعطاء الأفضلية لعوائل الشهداء ومصابي الحرب بأسعار رمزية، مبيناً أنه تم بيع ١٥٤ طن من الأحطاب خلال العام الماضي لتستفيد منها ٣٠٨ أسر في اللاذقية.

ووفقاً لقانون الحراج، ذكر دوبا أنه تم منح مجموعة من الرخص للمواطنين، منها ٢٦٧ رخصة استثمار النباتات الحراجية ذات التغطية الحراجية أقل من ٦٠ بالمئة، و ١٨٨ رخصة قطع مصدات رياح، و ٢٦ التي كانت مقررة ب ٨٠٠ هكتار، وتم تنفيذ الخطة المقررة لإنتاج الفراس الحراجية لغوسم ٢٠١٩-٢٠٢٠ والبالغة ١٠٠٠٠٠ غرسة.

وفي إطار الجهود الحكومية لإعادة إحياء الغطاء الحراجي وفي ظل الرغبة القوية

## ٦٦٣٣ مخالفة تبويينية و ٢٣٧٠ إغلاقاً خلال العام الماضي

## اليوسف لـ«الوطن»: مصادرة ٧٣ طن دقيق

## تمويني و ١٣ ألف لتر مازوت و ٤٧,٥ ألفاً من بنزين



إ - حمص - الوطن

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بخص رامي اليوسف لـ«الوطن»، أن عناصر حماية المستهلك بالمديرية نظروا خلال جولاتهم في مختلف أحياء المدينة ورفيها خلال عام ٢٠٢٠ الماضي ٦٦٣٣ ضبطاً تموينياً منها ٥٥٨٩ ضبطاً تموينياً عديلاً وفق قانون حماية المستهلك رقم ١٤ لعام ٢٠١٥.

وأشار إلى وجود ١٠٤٤ ضبط عينات من المواد الغذائية والتموينية التي تم سحبها من الأسواق بالسيوداء تم التأكيد أن اللقاح سيتم استرجاره من الوزارة خلال يومين ليصار إلى تحصين جميع المواشي في المنطقة التي ثبتت الإصابة ضمنها والمناطق القريبة منها لأن المرض فيروسي ويمكن انتقاله ضمن المراعي مع ضرورة عزل القطعان المصابة.

ودعا بكري مربى الأغنام إلى عدم التخوف من هذا المرض، خاصة أن الإصابات ما زالت ضمن المقول.

٦٥ عينة قيد التحليل. اليوسف بين أنه تم إغلاق ٢٣٧٠ محلاً تجارياً وفعالية اقتصادية مخالفت جسمية تستوجب ذلك، موضحاً أن عدد الضبوط التبويينية المنظمة التي تم المصالحة عليها وفق المادة ٢٣ من القانون بلغت ٣٨١٣ ضبطاً ووصلت القيمة المالية للغرامات المحصلة والمترتبة على المخالفين أصولاً إلى نحو ٩٥ مليون ليرة سورية، وأشار إلى أن الضبوط توزعت حسب نوع المخالفة على ٨٣ ضبطاً للتجار بالمحروقات و ١٧٥ ضبطاً متنوعاً يخص المحروقات، و ٣٧٩ ضبطاً يخص الأفران والمخابز و ٤٧ ضبطاً للتجار بالدقيق التمويني و ١٨ ضبطاً للتجار بمادة الخبز، و ٢٤٣٩ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار و ٩١٦ ضبط فائتر و ٥١ ضبطاً لامتناع عن البيع و ٤٠٤ ضبطاً للبيع بسعر زائد و ١٩٩ ضبطاً بدل خدمات و ٢٩ ضبطاً للغش والتدليس و ٩٧ ضبطاً الصلة.

مقرقات، إضافة إلى ٢٠٨ ضبطاً تتعلق باللحوم منها ٨٢ ضبطاً لحوم حمراء و ١٢٦ ضبطاً لحوم بيضاء، و ١٥٧ ضبطاً لعرض أو بيع مواد منتهية الصلاحية و ١٣ ضبطاً للتجار بالمواد الإغائية، و ١٢٧ ضبطاً بالمواد المجهولة المصدر. وولفت اليوسف إلى أنه تم تسير ما يزيد على ٤٣٠٠ دورية جواله من عناصر حماية المستهلك على مختلف الأسواق بالمديرية خلال العام الماضي وتم تلقي ١٦٨٤ شكوى هاتفية وخطية تم معالجة ١٥٦٠ شكوى منها، وولفت إلى أن المديرية صادرت نحو ٧٣,٥ ألف كغ من مادة الدقيق التمويني ونحو ١٣ ألف لتر من مادة المازوت و ١٧٧٠ وما يزيد على ٤٧,٥ ألف لتر بنزين والتي بدورها لا تتناسب أيضاً مع مبالغ بند الإصلاح المصادرة أصولاً إلى شركات القطاع العام ذات الصلة.

## مدير نقل الحسكة:

## نقص في الكوادر والحواسيب صارت قديمة

إ - الحسكة - دحام السلطان

بيّن مدير النقل بالحسكة المهندس عثمان فهد السلطان في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عدد معاملات المركبات التي أنجزتها المديرية خلال العام الفائت وصل إلى ١١١ ألفاً و ١٠٦ مركبة مختلفة الحجم والتصنيف، بينما تجاوز حجم الرسوم المالية التي تم تحصيلها من المراجعين لقاء إنجاز معاملاتهم مبلغ مليار و ٣٧٦ مليون ليرة، وتم إيداعها في خزينة الدولة لدى مديرية مالية الحسكة.

وأوضح السلطان أن حجم العمل اليوم فرض على المديرية صعوبة مضاعفة ومركبة في آلية العمل الإداري اليومي، منذ أن بدأت المباشرة باستخدام خدمة الربط الشبكي بين جميع المحافظات الذي اختصر عمل جميع مديريات النقل بالمحافظات في محافظة واحدة.

وأشار إلى أن هذه العملية قد خففت من المواطن عناء السفر إلى المحافظات الأخرى وسط هذه الظروف الراهنة التي تشهدها محافظة الحسكة اليوم، وحققت له الحماية له من الابتزاز والسمسرة والوسطاء، وأنه لن يتم إنجاز أي معاملة إلا بحضوره أو حضور وكيله القانوني، وأتاحت له القيام بدفع الرسوم المالية إلكترونياً عن طريق المصرف الذي سيتم اعتماده من قبله، لكن بالمقابل فرض على المديرية أعباء كبيرة نتيجة لضعف الشبكة الإلكترونية بفعل العطل في خط الكبل الضوئي بين محافظتي الحسكة ودير الزور منذ أكثر من شهر، علماً أنه تم التواصل مع مديرية اتصالات الحسكة لمعالجة العطل الذي بدوره ساهم في تعطيل وتأخير إنجاز معاملات المواطنين.

ولفت مدير النقل إلى أن الحواسيب الموجودة لزوم العمل في المديرية قديمة ولم تعد تفي بالعرض نتيجة لقدمها وعدم قدرتها على التعامل والتجاوب مع البرنامج الجديد الخاص بعملية الربط الشبكي بين المحافظات، الذي بات يحتاج حواسيب وطابعات جديدة إضافة إلى سد النقص في شواغر الكادر الوظيفي العامل في المديرية والمعانة المزممة مع أحبار الطابعات وأسعارها غير المعتلة والثابتة في السوق، وإلى الأعطال المتكررة في مولدة التحويل الكهربائي الخاصة بعمل المديرية التي تعمل على الوقود المتكررة بدائياً وارتفاع أسعار إصلاحها أيضاً والتي بدورها لا تتناسب أيضاً مع مبالغ بند الإصلاح المعتمدة في الموازنة المالية الخاصة بالمديرية.